المحور التاسع

التربية والتعليم العالي 2020

المحور التاسع

التربية والتعليم العالي 2020

أ.د. وفاء جعفر امين المهداوي(*)
أ.د. فلاح خلف علي الربيعي(**)
أ.د. احمد سامي المعموري(***)

9 ـ 1: تمهيد

- أوجدت جائحة كورونا أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ، تضرر منه نحو 1.6 مليار من طلبة المدارس والجامعاتي في أكثر من 190 بلدا وفي جميع القارات، فقد اثرت عمليات إغلاق المدارس وغيرها من أماكن التعلم على 94% من الطلاب في العالم، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى 99% في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

وفاقمت الأزمة الفوارق التعليمية، فقد حدت من فرص الكثير من الأطفال والشباب المنتمين إلى أشد الفئات ضعفا، أولئك الذين يعيشون في مناطق فقيرة أو ريفية والفتيات واللاجئين والأشخاص ذوو الإعاقة والمشردين قسرا، في مواصلة تعلميهم.

وثمة خوف من أن تمتد الخسائر في التعلم إلى ما يتجاوز هذا الجيل، وتمحو عقودا من التقدم في مجالات دعم فرص الفتيات والشابات في الالتحاق بالتعليم والبقاء فيه. وقد يتسرب من التعليم نحو 23.8 مليون طفل وشاب آخرين من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي. وبالمثل، كان للانقطاع في التعليم وسيظل له آثار كبيرة تتجاوز التعليم، اذ ادى إغلاق مؤسسات التعليم إلى عرقلة تقديم خدمات أساسية للأطفال والمجتمعات المحلية، بما في ذلك القدرة في الحصول على الغذاء، كما أضعف من قدرة الكثير من أولياء الأمور على العمل، وزاد من مخاطر العنف ضد النساء والفتيات.

ومع زيادة الضغوط المالية وتعرض المساعدات الإنمائية للضغوط، يمكن أيضا أن يواجه تمويل التعليم تحديات كبرى، تؤدي إلى تفاقم الفجوات الهائلة في التمويل المرصود للتعليم قبل جائحة كورونا. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، على سبيل المثال، بلغت هذه الفجوة مبلغا قدره 148 مليار دولار سنويا، قد بشكل أكثر من ذلك.

(*) قسم الاقتصاد الجامعة المستنصرية.
(**) قسم الاقتصاد الجامعة المستنصرية.
(***) كلية القانون جامعة الكوفة.

ومن جهة أخرى، حفزت الأزمة عنصر الابتكار داخل قطاع التعليم. وقد رأينا نهجا مبتكرة داعما لاستمرارية التعليم والتدريب: من الإذاعة والتلفزيون إلى الحزم التعليمية المنزلية. وجرى تطوير الحلول القائمة على التعلم عن بعد بفضل الاستجابات السريعة من قبَل الحكومات والشركاء في جميع أنحاء العالم دعما لاستمرارية التعليم، بما في ذلك التحالف العالمي للتعليم الذي دعت إليه اليونسكو.

وليست هناك دلائل على قرب انتهاء أزمة كورونا والانقطاع غير المسبوق في التعليم. ولم يعلن بعد ما يصل إلى 100 بلد عن تاريخ إعادة المدارس فتح أبوابها، وتواجه الحكومات وأولياء الأمور والأطفال في جميع أنحاء العالم معضلة توقيت وكيفية التعامل مع المرحلة المقبلة. وفي ضوء استمرار استشراء الفيروس، فإن غالبية البلدان المشمولة لم تبت لحد بداية العام الدراسي 2020 ـ 2021 في تاريخ إعادة فتح المدارس. ولهذه القرارات تبعات اجتماعية واقتصادية هائلة وستكون لها آثار دائمة على المعلمين، والأطفال والشباب، وأولياء أمورهم ـ لا سيما من النساء ـ بل وعلى المجتمعات ككل.

ومن الطبيعي أن تكون تلك الأمور أكثر تفاقما في العراق ظل هشاشة نظامه التعليمي، بعد أن دمرت عقود من الصراع وغياب الاستثمارات نظامه التعليمي، الذي كان يعد فيما مضى واحدا من أفضل نظم التعليم في الشرق الاوسط، وأعاقت بشدة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد، حيث أن هناك اليوم ما يقرب من 3.2 مليون طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدرسة. إن الوضع مقلق بشكل خاص في المحافظات المتضررة من النزاع مثل الانبار وصلاح الدين ونينوى وديالى، حيث أن ما يزيد عن 90% من الأطفال في سن الدراسة في تلك المناطق خارج النظام التعليمي، وما يقرب من نصف الأطفال النازحين في سن المدرسة، أي حوالي 355000 طفل وطفلة ليسوا في المدرسة. والوضع أسوأ بالنسبة للفتيات اللواتي يعانين من نقص في التمثيل في كل من المدارس الابتدائية والثانوية. ويشار إلى أن الأطفال خارج المدرسة هم أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة، بما في ذلك عمالة الأطفال والتجنيد من قبل الجهات المسلحة والزواج المبكر.

9 ـ 2: العملية التربوية قبل جائحة كورونا

تشخيص واقع العملية التربوية قبل جائحة كورونا يستند على مجموعة من المؤشرات التعليمية التي تصف أداء النظام التعليمي، ومن هذه المعلومات عن نسب الرسوب مثلا، أو معدلات الالتحاق بالمدارس وعدد الطلبة المتسربين من المدارس. تساعد هذه المؤشرات التعليمية على مراقبة وتقويم أداء النظام التعليمي، والتعرف على عناصر الضعف والقوة في النظام التعليمي.

9 ـ 2 ـ 1: العوائق المعهودة

1 ـ معدلات الالتحاق

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن تطور معدلات الالتحاق حسب مستوى التعليم، **وهذا يشمل القدرة على الالتحاق، وتغطية مختلف الفئات العمرية، والعقبات التي تعترض الالتحاق وإكمال عملية الالتحاق.**

ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الابتدائية خلال المدة (2010 ـ 2018) بمعدل بطيء، فوصل إلى 121% في 2018 بعد أن كان 105% في عام 2010 مما يشير إلى ارتفاع مستويات الأطفال فوق السن القانونية الملتحقين بالتعليم الابتدائي.

شهد الالتحاق بالمرحلة الثانوية أيضا نموا كبيرا. فقد نما معدل الالتحاق بالمرحلة المتوسطة بنسبة 30 % بين بين عامي 2010 و2018 والثانوي بنسبة 39 % بالرغم من أن معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية ظلت منخفضة إلى حد ما عند 46 %. ويرجع تحسن التغطية المدرسية إلى زيادة الطلب من خلال الاستثمار الحكومي في التعليم ما بعد الابتدائي، والوعي بأهمية التعليم الثانوي بين المجتمعات، واهتمام الآباء في فرص عمل أفضل لأطفالهم. وأشار **المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام** 2018 إلى أن ما يقرب من 87 % من النساء في العراق غير نشيطات اقتصاديا، و78 % ربات منازل، وهو **ما قد يفسر جزئيا انخفاض معدلات الالتحاق في التعليم ما قبل الابتدائي**. علاوة على ذلك، فإن نقص الوعي بين الآباء بشأن أهمية تسجيل أطفالهم في مراكز تنمية الطفولة المبكرة وعدم كفاية البنية التحتية بالإضافة إلى ضعف قدرة الموارد البشرية يعرض تحقيق هدف الالتحاق بمراكز تنمية الطفولة المبكرة للخطر بنسبة 30 %.

وتحمل كثير من الاطفال والشباب الذين عاشوا في مناطق خاضعة لسيطرة التنظيمات الارهابية خلال المدة 2014 ـ 2019 كلف النزاعات وتداعياتها والازمات الانسانية، وقد احدثت هذه الظروف فجوة كبيرة في معرفتهم التعليمية، بسبب سنوات من «التعليم المفقود فالنزوح وصعوبة اعادة التسجيل في التعليم الرسمي، بسبب تحديات الحصول على الوثائق المدنية اللازمة للتسجيل، ادت الى ارتفاع معدلات التسرب وعدم الاتحاق، اذ تؤكد البيانات على ان عنف الصراع تسبب في نزوح (6) ملايين عراقي، وضياع سنين دراسية على الاطفال والفتيان.

ويتم أيضا إعاقة تعليم السكان النازحين داخليا، بسبب بعد مرافق التعلم عن أماكن الإقامة، مما يمنع الآباء من إرسال أطفالهم إلى المدرسة بسبب القيود الأمنية أو الاقتصادية.

ومع نهاية عام 2019 كان هناك (1.4) مليون شخص من ضمنهم 658.000 طفل نازح داخل العراق، نصفهم اي ما يعادل 355.000 تقريبا هم اطفال غير ملتحقين في التعليم اذ **واجه** المتعلمون النازحون تحديات خاصة للالتحاق بفرص التعلم. اعتبارا من 2018/2017، كان هناك ما مجموعه 90643 طالبا مسجلا في سن 4 ـ 17 نازحا في محافظات العراق و169.416 في اقليم كردستان. على الرغم من أنه لا يمكن إجراء تحليل مفصل للالتحاق بين المتعلمين النازحين داخليا بسبب الافتقار إلى البيانات المصنفة، الا ان هناك عددا كبيرا من المتعلمين النازحين غير مسجلين حاليا نظرا لوجود 775000 من الأطفال النازحين في العراق (2019).

2 ـ مؤشر التكافؤ بين الجنسين

تعد التفاوتات بين الجنسين منخفضة نسبيا في رياض الأطفال وبلغ مؤشر التكافؤ 0.95، أي هناك 95 طالبة لكل 100 طالب لكنها اتسعت بشكل ملحوظ في المرحلة المتوسطة مع 78 فتاة لكل 100 فتى (مؤشر التكافؤ 0.78)، حيث تبدأ الاناث بالتسرب بعد المرحلة الابتدائية بمعدل أعلى من الذكور، بالمقابل نجد أن معدل التحاق الذكور ينخفض بشكل ملحوظ في المرحلة الثانوية وتميل الفجوة بين الجنسين في المرحلة الثانوية الى الانخفاض، بنسبة مؤشر التكافؤ بين الجنسين تصل الى 0.83، اذ تمنع الأنشطة الاقتصادية الذكور من إكمال المرحلة الثانوية. في حين تمنع الممارسات الاجتماعية مثل الزواج المبكر والوضع الأمني غير المستقر العديد من الاناث من الوصول إلى التعليم ما بعد الابتدائي.

جدول (1 ـ 9): مؤشر التكافؤ عدد الطلبة ونسبتهم حسب المستوى التعليمي 2018 ـ 2019

المرحلة	ذكر		اناث		مؤشر التكافؤ
	طالب	%	طالبة	%	
رياض الاطفال	106948	51.4	102432	48.9	0.96
الابتدائية	3435847	52.9	3065206	47.1	0.89
المتوسطة	-	-	-	-	0.78
معاهد اعداد المعلمين	5108	61.3	3226	38.7	0.63
الثانوية	1631363	54.7	1352785	45.3	0.83

المصدر: إحصائيات وزارة التربية في العراق، العام الدراسي 2019/2018.

يسلط االشكل الملامح التعليمية المبسطة للإناث والذكور في عام 2017 الضوء على عدة مراحل رئيسة تظهر تفاوتات كبيرة بين الجنسين. التحاق الاناث بالمرحلة الابتدائية (P1) يساوي التحاق الذكور.

وبحلول نهاية المرحلة الابتدائية، تبدأ الفجوة بين الجنسين تظهر بثلاث نقاط مئوية. وصول الاناث إلى المرحلة المتوسطة (S1) هو 7 نقاط مئوية أقل من الذكور. يتم عكس التفاوت بين الجنسين في بداية المرحلة الاعدادية، مع وصول عدد أكبر من الاناث عن الذكور إلى المرحلة الاعدادية بفارق 6 نقاط مئوية. وتختفي الفوارق بين الجنسين في نهاية المرحلة الاعدادية مع نفس معدل إكمال الاناث والذكور بنسبة 38 %.

من المهم أن نلاحظ أن الاناث اللواتي يصلن إلى المرحلة الاعدادية يكملن الدورة التعليمية بنفس المعدل تقريبا، بينما ينخفض معدل التحاق الذكور في المرحلة الاعدادية بشكل ملحوظ من 55 % في S3 إلى 33 % في S4 ويصل بنهاية المرحلة الاعدادية الى 38 %.

الشكل (1 ـ 9) معدل الالتحاق الإجمالي، بحسب الجنس للمراحل والابتدائية والثانوية، 2018/2017 (%)

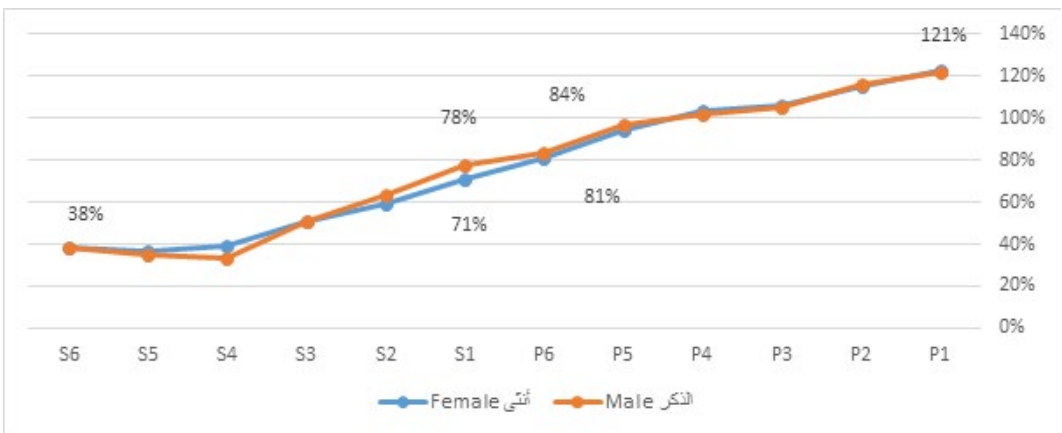

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء 2018، حسابات المؤلفين

يوضح الجدول (2 ـ 9) هذا الاتجاه في شكل مؤشر التكافؤ بين الجنسين على معدلات الالتحاق. يتحقق التكافؤ بين الجنسين في نهاية المرحلة المتوسطة بسبب ارتفاع معدل التسرب بين الأولاد في نهاية السنة الأولى من المرحلة الإعدادية.

وتظهر التحليلات التي أجريت على مستوى المحافظات الآثار السلبية للصراع وانعدام الأمن كمؤثرات في التغطية المدرسية. وبشكل عام تميل المحافظات المتضررة من النزاع وانعدام الأمن إلى اظهار معدلات أقل من عدد المدارس كما في نينوى والأنبار. هذا نتيجة للاضطرابات في تقديم الخدمة. ومع ذلك، فإن الحراك السكاني المرتفع بما في ذلك النزوح عبر المحافظات والعودة إليها تجعل من الصعب إظهار صورة دقيقة لتوفير أعداد كافية من المدارس.

ويميل العراق إلى تحقيق مستويات أدنى من المعدل العام مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، باستثناء التعليم الابتدائي الذي يظهر فيه العراق أعلى معدل نمو التحاق. الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي في العراق هو الأدنى بين الدول الخمس المماثلة وثاني أدنى في المستوى الثانوي بعد الأردن.

الجدول (2 ـ 9): معدلات الالتحاق الإجمالية في بعض الدول العربية، 2018/2017 (%)

	مصر	السعودية	الاردن	الكويت	العراق
معدل الالتحاق الإجمالي للتعليم قبل الابتدائي	29	21	27	62	11
معدل الالتحاق الإجمالي للتعليم الابتدائي	106	100	81	92	120
معدل الالتحاق الإجمالي للتعليم الثانوي	88	118	63	98	67

يظهر التحليل الذي تم إجراؤه على مستوى المحافظات تفاوتات كبيرة فبلغ الالتحاق بالتعليم الابتدائي 159% في صلاح الدين إلى 97% في كركوك. تسود التفاوتات طوال الدورة الدراسية. وسجلت نينوى (63%) أدنى معدلات إتمام التعليم الابتدائي والاعلى لصالح صلاح الدين (97%).

أما في المرحلة الثانوية، فتتراوح معدلات الالتحاق بين 59% (كركوك) و97% (القادسية). وتستقر معدلات إنهاء مرحلة التعليم عند حوالي 35 ـ 40% لغالبية المحافظات ما عدا ثلاث، وهي ذي قار (49%)، وصلاح الدين (46%)، وأقل معدل لمحافظة نينوى (31%). كما أن هناك تفاوتات كبيرة بين الريف والحضر بالنسبة للالتحاق بالتعليم وإكماله. إذ أن المتعلمين الموجودين في المناطق الحضرية لديهم فرص أعلى لإكمال التعليم الابتدائي والثانوي على مدار الدورة التعليمية الابتدائية، وتزداد الفوارق مع أعلى تفاوت للصف الأول من التعليم بالمرحلة المتوسطة (S1) مع معدل استيعاب أقل للمتعلمين في المناطق الريفية (59.2%) منه للمتعلمين في المناطق الحضرية (78.5%). بنهاية المرحلة الثانوية، تختفي الفوارق بمعدلات إكمال متطابقة تقريبا.

يرجع التفاوت الأكبر بين المتعلمين في الالتحاق واستكمال التعليم الابتدائي والثانوي إلى الخلفية الاقتصادية للأسر، إذ يتمتع المتعلمون من خلفية أسرية ثرية بمعدلات التحاق أعلى في المرحلة الابتدائية ويكملون دورة التعليم كاملة بمعدل ثلاث مرات أكثر من المتعلمين من الشريحة الأشد فقرا. وتبدأ التفاوتات في التوسع ما بعد المرحلة الابتدائية مع احتمال وصول المتعلمين من شريحة الاثرياء إلى الضعف بمرحلة التعليم الثانوي مقارنة بالمتعلمين من الشريحة الأكثر فقرا.

الشكل (2 ـ 9): معدل الالتحاق الإجمالي، حسب المناطق الحضرية/الريفية، التعليم الابتدائي والثانوي، 2018/2017 (%)

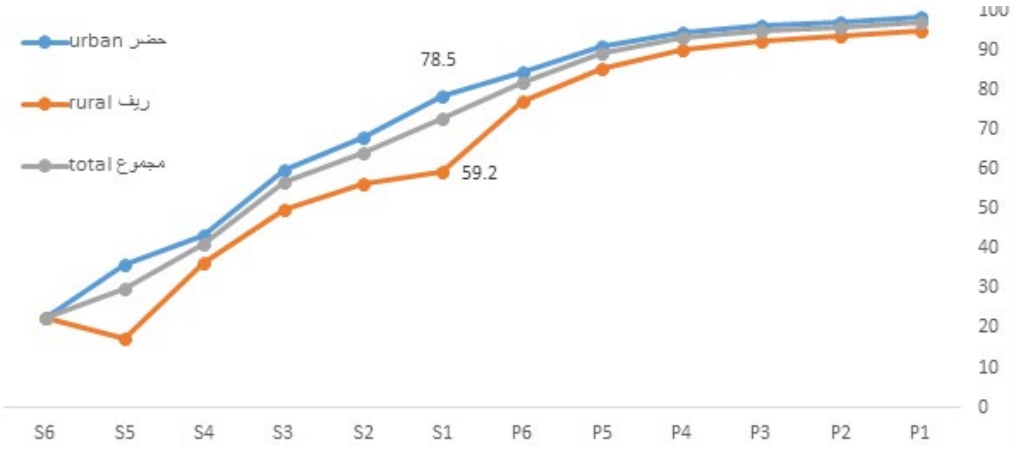

3 ـ الكفاءة الداخلية

يرتبط تكرار الصف (الرسوب) بتكاليف أعلى، حيث يتعين على التلاميذ إكمال الصف مرتين على الأقل، ولكن أيضا يميل التسرب إلى ارسال إشارة سلبية لكل من الآباء والمعلمين حول الصعوبات والقدرات المحتملة للطفل. ويؤدي الرسوب أيضا إلى ارتفاع نسب التلاميذ إلى المعلمين، مما يؤدي إلى تدهور أوضاع التدريس في الصفوف الدراسية. ولذلك فإن تحليل مستويات الرسوب أمر بالغ الأهمية.

اخذت معدلات الرسوب منحى تصاعدي بعد العام الدراسي 2014/2013 ويظهر تحليل نسبة الراسبين بحسب الصف للمرحلتين الابتدائية والثانوية في عام 2017 أن مستويات الرسوب تبلغ ذروتها في الصف الخامس (P5) حيث يرسب ما يقارب 25% من جميع التلاميذ سنة دراسية واحدة قبل امتحان شهادة التعليم الابتدائي، ويرجع ذلك إلى وجوب تحقيق متطلبات الحد الأدنى من مستويات الإنجاز في نهاية امتحان المدارس الابتدائية للتمكن من الالتحاق بمدارس المرحلة المتوسطة، تبلغ مستويات الرسوب ذروتها مرة أخرى في العام الأخير من المرحلة المتوسطة (S3) حيث يرسب 41% من الطلبة وفي السنة الأخيرة من المرحلة الاعدادية (S6) بمعدل رسوب يصل الى 37%.

الشكل (3 ـ 9): نسبة الرسوب، حسب الصف، المرحلتين الابتدائية والثانوية، 2018/2017 (%)

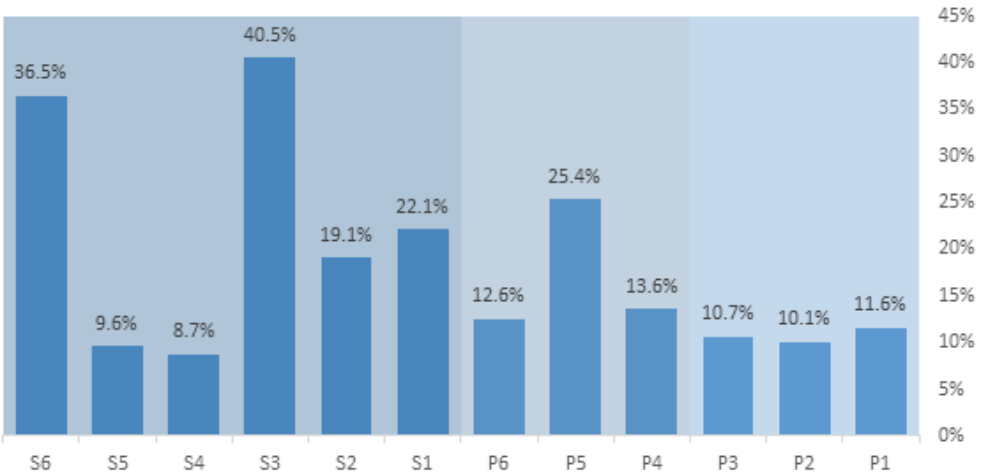

4 ـ الفوارق بين الجنسين في معدلات الرسوب

يظهر تحليل الفوارق في مستويات الرسوب بين الجنسين، أن مستويات الرسوب تزداد بشكل عام عند التقدم بسلم التعليم مع ارتفاع في نسبة الرسوب لدى الذكور مقارنة بالإناث. في المرحلة الابتدائية، يرسب 28.9 % من الذكور بالصف الخامس (P5) مقابل 21.1 % من الاناث. في نهاية المرحلة المتوسطة، تكون الفوارق بين الجنسين هي الأكبر حيث يرسب 48.7 % من الذكور مقابل 22.2 % من الاناث، مما يعني أن الذكور يرسبون أكثر من ضعف عدد الاناث. وفي المرحلة الاعدادية، تتقلص الفوارق بين الجنسين قليلا مع رسوب الذكور 1.5 مرة أكثر من الاناث.

الشكل (4 ـ 9) نسبة الرسوب حسب المرحلة التعليمة والنوع الاجتماعي، 2018/2017 (%)

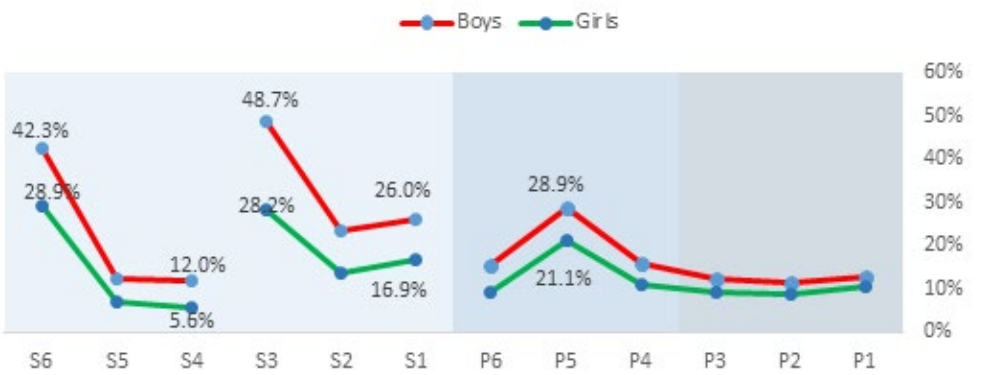

Source: CSO 2017/18، authors' computations

وتكشف نظرة فاحصة على المسارات المختلفة في المرحلة الاعدادية أن جميع المسارات تسجل مستويات عالية من الرسوب في الصف الأخير من المرحلة الاعدادية (S6) تتصدرها مادة العلوم التطبيقية، مع ما يقرب من نصف الطلبة (42.5 %) يرسبون S6. وفي المقابل، يسجل علم الأحياء أقل نسبة من الرسوب بنسبة 34.1 %. كما هو موضح أعلاه، يرسب الذكور في مستويات أعلى من الاناث، وقد تم تسجيل أكبر قدر من التفاوت في مادة الأدب في الصف الأخير من المرحلة الاعدادية مع رسوب بنسبة 41.8 % للذكور مقارنة بـ 25.2 %.

ليس هناك تجانس في نسب الرسوب بين المحافظات (انظر الجدول أدناه)، التي تصل في الابتدائي الى 5.7 % في صلاح الدين إلى 20.8 % في كربلاء. وفي المرحلة المتوسطة، تكون الفوارق بين المحافظات أكثر وضوحا، حيث تتراوح مستويات الرسوب بين 13.8 % في صلاح الدين و33.6 % في المثنى. وتظهر المرحلة الاعدادية أعلى مستويات التفاوت والأكثر وضوحا بنسبة 3.4 % فقط في صلاح الدين و30.2 % في المثنى. وتظهر الفوارق بين الجنسين بشكل أوضح في المستويات الثانوية. في واسط وديالى، يرسب الذكور ضعف الاناث في المرحلة المتوسطة كما هو مبين في مؤشر المساواة بين الجنسين 0.49 و0.51 على التوالي. وينطبق الأمر نفسه على الأنبار للمرحلة الاعدادية.

الجدول(2 ـ 9) نسبة الراسبين بحسب المحافظة والجنس، ومؤشر التكافؤ بين الجنسين، 2018/2017 (%)

المحافظة	الابتدائية	التكافؤ	المتوسطة	التكافؤ	الإعدادية	التكافؤ
الانبار	6.30	0.85	18.60	0.55	13.90	0.5
البصرة	15.50	0.69	32.60	0.6	26.10	0.56
القادسية	13.90	0.78	28.10	0.61	24.40	0.63
المثنى	19.50	0.91	33.60	0.65	30.20	0.61
النجف	17.50	0.73	28.30	0.52	21.00	0.64
بابل	13.90	0.73	25.50	0.52	24.70	0.53
بغداد	14.30	0.72	31.10	0.61	21.80	0.55
ديالى	17.70	0.69	27.50	0.51	22.80	0.55
ذي قار	15.10	0.65	20.10	0.58	16.20	0.66
صلاح الدين	5.70	0.76	13.80	0.71	3.40	0.56
كربلاء	20.80	0.71	27.90	0.53	24.50	0.62
كركوك	7.60	0.63	23.50	0.53	21.60	0.65
ميسان	13.10	0.73	20.00	0.53	9.80	0.69
نينوى	10.50	0.67	26.40	0.66	23.00	0.57
واسط	18.20	0.73	23.40	0.49	17.30	0.64
العراق	13.90	0.72	27.00	0.59	20.60	0.58
الحد الأدنى	5.70		13.80		3.40	
الحد الأقصى	20.80		33.60		30.20	
الفجوة	15.20		19.70		26.80	

Source: CSO 2018، authors' computations

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء 2018، حسابات المؤلفين

وتنعكس أوجه عدم الكفاءة في النظام التعليمي في العراق أيضا في المستويات العالية للطلاب الذين تجاوزوا السن القانونية أو دونها العديد من الطلاب في العراق في المرحلتين الابتدائية والثانوية لديهم فصول غير مخصصة لأعمارهم، مما يعني أنهم إما أصغر أو أكبر. على الرغم من أن الذكور والإناث متساوون من حيث كونهم أكبر من السن القانونية، إلا أن هناك اختلافات ملحوظة على مستوى المحافظة حيث أظهرت محافظتان نسبة أعلى من الطلاب الذين تجاوزوا السن القانونية، وهما صلاح الدين وذي قار.

وقد يكون لدى المحافظات المتأثرة بالنزاع وانعدام الأمن حصص أكبر من المتعلمين فوق السن القانوني، نظرا لأنهم يلتحقون في التعليم بعد سنوات من محدودية فرصهم للالتحاق بالتعليم. ومع ذلك، فإن المتعلمين فوق السن القانوني معرضون بشكل متزايد لخطر التسرب، مما يزيد من أوجه القصور الحالية.

وتؤدي معدلات الرسوب والتسرب العالية إلى إهدار 40 % من الموارد العامة على المستوى الابتدائي و29 % على المستوى الثانوي

في السنة الدراسية 2018/2017 **بلغت نسبة معامل الكفاءة الداخلية للمرحلة الابتدائية 60 %**، مما يعني أن 40 % من الموارد العامة قد تم إهدارها في سنوات الرسوب والسنوات الدراسية قبل التسرب. ويؤثر ارتفاع

معدلات التسرب من المدارس بشكل ضار وكبير على الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي. كان من الممكن ان يكون نسبة معامل الكفاءة الداخلية بدون التسرب 48 %. والكفاءة أعلى في التعليم الثانوي، مما يعني أن هناك إهدار أقل للموارد العامة (29 %).

الجدول (3 ـ 9) معاملات الكفاءة الداخلية، المرحلتان الابتدائية والثانوية، 2018/2017(%)

المرحلة التعليمية	معاملات الكفاءة الداخلية العالمية	معاملات الكفاءة الداخلية للتسرب	معاملات الكفاءة الداخلية للرسوب
الابتدائية	60	125	48
الثانوية	71	107	66

المصدر: حسابات المؤلفين

5 ـ مدى توافر التسهيلات المدرسية:

يوضح الجدول (4 ـ 11) مستوى توافر التسهيلات المدرسية المساعدة في المباني المدرسية التي يتم استخدامها كمدارس تعليم ابتدائي وإعدادي، وهي: المرافق الصحية، والصرف الصحي، والسياج حول المدرسة، ونلاحظ من الجدول أن نسبة المباني المدرسية التي لا تتوفر فيها مرافق صحية أرتفع بنسبة 4% في عام 2018/2017 مقارنة بما كان عليه الحال في عام 2010/2009، وهذا الأمر يؤثر سلبا على مستوى توافر بيئة تعليمية مرحبة وملبية لحاجات الطلبة وعلى وجه الخصوص الطالبات ويجعل عملية التعلم غير مريحة.

أما عن مستوى توافر الصرف الصحي فعلى الرغم من تراجع نسبة المباني المدرسية التي لا يتوافر لها صرف صحي ولا سياج في العام الدراسي 2018/2017 مقارنة بـ 2010/2009، إلا أن هذه النسبة لا زالت مرتفعة الأمر الذي يعني أن التسهيلات المطلوبة لتوفير الصحة والنظافة وتوفر الخصوصية خاصة بالنسبة للفتيات والطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومما سبق يمكن القول أن أولوية توفير المرافق والتسهيلات المدرسية يجب أن تكون للمباني المدرسية التي توفر تعليم ابتدائي ثم تلك التي توفر تعليم ثانوي. كما تعطى الأولوية للمحافظات التي تعاني أكثر من غيرها من تدنى في مستوى توافر المرافق والتسهيلات المدرسية.

جدول (4 ـ 9) نسبة المدارس التي لا يتوفر فيها تسهيلات مدرسية بين العامين الدراسيين 2010/2009 و2018/2017

السنة الدراسية	نسبة المباني المدرسية بدون مرافق صحية	نسبة المباني المدرسية غير مزودة بصرف صحي	نسبة المباني المدرسية غير مزودة بسياج
2010/2009	%13	%32	%28
2018/2017	%17.2	%.27	%9.9
الفارق	+%4	ـ%5	ـ%18

المصدر: إحصائيات وزارة التربية في العراق، العام الدراسي 2018/2017

9 ـ 2 ـ 2: أزمة التربية والتعليم في ظل كورونا

عاش العالم منذ أوائل عام 2020 تحت ظل كارثة لم يشهد لها مثيلا في تاريخه الحديث، انعكست آثارها على كل جوانب الحياة في العالم، وكان التعليم من أكثر القطاعات تأثرا بتلك الكارثة، ففي ظل سرعة وحجم الاضطراب التعليمي الناتج عن إغلاق المدارس والجامعات تجنبا لانتشار الفايروس، وحصرت منظمة اليونسكو **المخاطر** التي يمكن أن تترتب على إغلاق المدارس حول العالم فيما يأتي:

1 ـ وقف التعليم والتعلم: فإغلاق المدارس أدى إلى حرمان الأطفال والدارسين من الخدمات التي قدمها تلك المؤسسات، ويزداد الأمر خطورة بالنسبة لفئة الدارسين من الفئات المحرومة، الذين يحظون بفرص تعليمية أقل خارج المدرسة.

العزلة الاجتماعية: المدارس مراكز لممارسة الأنشطة الاجتماعية والتفاعل الإنساني، وإكساب الطلاب العديد من المهارات الاجتماعية أو الحياتية. فعندما تغلق المدارس أبوابها، يفقد الكثير من الأطفال والشباب علاقاتهم الاجتماعية التي لها دور أساس في التعلم والتطور، وحمايتهم من العزلة الاجتماعية.

2 ـ الحرمان من التغذية: بعض المدارس والمؤسسات التعليمية تقدم الوجبات المجانية أو منخفضة التكلفة، فحصول الأطفال والشباب على تلك الوجبات يسهم في تحسين الصحة والتغذية، فضلا عن زيادة فرصهم في الحصول على التعليم وإتمام مراحله، كما يشكل حافزا قويا للأهل لإرسال أطفالهم باستمرار إلى المدرسة، وإغلاق المدارس سيؤدي إلى حرمانهم من ذلك.

3 ـ صعوبة توفير تعليم بديل في المنزل بسبب عدم استعداد أو قدرة الأهل على القيام بذلك في المنزل، لا سيما بالنسبة إلى الأهل محدودي التعليم والموارد.

4 ـ عدم المساواة في إمكانية الانتفاع بمنصات التعلم الرقمية: إن ضعف البنية التحتية الرقمية وضعف خدمة الإنترنت يمثل عائقا أمام تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، لا سيما للطلاب الذين ينتمون إلى بيئات فقيرة ومحرومة.

5 ـ التفاوت في رعاية الأطفال: غالبا ما يترك الأهل العاملون، الأطفال وحيدين عندما تغلق المدارس في حال عدم توفر خيارات بديلة، مما قد يؤدي إلى اتباع هؤلاء الأطفال سلوكيات خطيرة.

6 ـ التكلفة الاقتصادية الباهظة على الأهالي، بسبب وجود الأطفال في المنازل ففي ظل إغلاق المدارس، لن يتمكن الأهل العاملون من تأدية عملهم بسبب تفرغهم لرعاية أطفالهم والبقاء معهم، مما يتسبب في تراجع الدخل في حالات كثيرة، ويؤثر سلبا في انتظامهم في أعمالهم والإنتاجية.

7 ـ الضغط غير المتوقع على نظام الرعاية الصحية: نتيجة غياب أغلب العاملين في مجال الرعاية الصحية من النساء اللواتي لا يتمكن غالبا من الذهاب إلى العمل بسبب التزامهن برعاية الأطفال في المنزل نتيجة إغلاق المدارس، مما يعني غياب العديد من مقدمي الرعاية الصحية عن أماكن عملهم التي هي بأشد الحاجة إليهم في وقت الأزمات الصحية.

8 ـ ازدياد الضغط على المدارس التي لا تزال مفتوحة: يشكل إغلاق المدارس في بعض المناطق ضغطا على المدارس بسبب توجيه الأهل والمديرين الأطفال إلى المدارس التي لا تزال مفتوحة.

وفي ظل التحول نحو منصات التعليم الإلكتروني برزت العديد من التحديات، من اهمها:

1 ـ نقص الوعي والتصور المتكامل عن التعليم عن بعد: ومن ثم لا بد أن نبدأ كأولياء أمور ومعلمين في تثقيف أنفسنا بأنفسنا عن ماهية التعليم عن بعد.

2 ـ القصور الواضح في الوفاء بمتطلبات التحول نحو التعليم الإلكتروني والتعليم.

3 ـ ضعف التزام الطلاب وأولياء أمورهم بمتابعة برامج التعليم عن بعد.

9 ـ 2 ـ 2: العملية التربوية اثناء الجائحة

ضربت جائحة كورونا العراق في وقت تواجه فيه البلاد تحديات متعددة، لذا فأن ظهورها قد أسهم في تعميق نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية، وتعطيل الوصول إلى الخدمات وتقديم المساعدات. وادت هذه الظروف الى إجبار اكثر من 10 ملايين طالب وطالبة على الانقطاع عن التعليم وفقا لإجراءات الطوارئ المفروضة للحد من انتشار الفايروس، التي اتخذت شكل اغلاق تام للمؤسسات والمدارس والجامعات منذ منتصف اذار (مارس) 2020، الا أن خلية الازمة قامت بتخفيف قيود الحركة المفروضة ببطء في نهاية العام 2020، وبعد هذا التخفيف في القيود اتخذت **وزارة التربية عدد من الإجراءات من أهمها:**

- اعلان موعد لاستئناف الدراسة بعد تعطل دام نصف عام من اجل اتمام العام الدراسي 2019 ـ 2020 وعدم ضياعه.
- تطويع الظروف وتوظيف الامكانات في ظل استمرار الجائحة من خلال تبني اسلوب التعليم عن بعد مع الاعتراف بفقر البنية التحتية الرقمية، وسوء خدمات الانترنيت وانقطاع الكهرباء.

- الاعلان عن بدء العام الدراسي الجديد 2020 ـ 2021 في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 طبقا لقرار خلية الازمة.
- تبني اسلوب التعليم المدمج (الحضوري والالكتروني) ويكون الدوام حضوريا بواقع يوم واحد في الاسبوع وخمسة ايام باعتماد آليات التعليم الالكتروني مع الغاء عطلة يوم السبت وضمها لباقي الايام الخمسة.
- اطلاق موقع نيوتن الالكترونية للتعليم عن بعد، لضمان استمرارية الدراسة عبر الانترنت. وكذلك وجود التلفزيون التربوي وهو قناة فضائية توفر شروحات فيدوية متكاملة للمناهج الدراسية العراقية للاستفادة من المحاضرات التي تعرض في التلفزيون كخيار بديل للطلاب.
- القيام بدورات تدريبية للمعلمين والمدرسين من اجل تقوية مهاراتهم الرقمية للتعامل مع المنصات الالكترونية بجودة عالية.
- اغلاق المدارس التي تسجل فيها اصابات بالفيروس لأكثر من خمسة انطلاقا من شعار « (الصحة اولا) مع وجود مدارس آمنة.
- تبني خطة تضمن تعزيز استخدام الوسائل التعليمية الحديثة المساعدة لحث الطلبة على العلم في الظروف الاستثنائية.
- تطبيق الاجراءات الوقائية على المدارس الحكومية والاهلية معا، من بينها لبس الاقنعة واعتماد اسلوب التباعد الاجتماعي.

جاءت إجراءات وزارة التربية في ظل استمرار الازمة التعليمية الناجمة عن انخفاض جودة النظم التعليمية، وتقادم البنية التحتية المدرسية، وغياب المهارات الرقمية بين صفوف المعلمين والمدرسين وحالة الركود الاقتصادي الذي سببته اجراءات الحظر والعزل وهبوط أسعار النفط، مما ادى الى تراجع مستويات الدخل لأغلب الاسر العراقية والذي تسبب في توليد حزمة قيود وموانع ازاء توفير مستلزمات التعليم الرقمي لابنائهم كالأنترنيت والهواتف النقالة والحواسيب، ناهيك عن استمرار ازمة النازحين فهناك 83 % لم يتلقوا اي نوع من انواع التعليم المدرسي من مجموع 6305 طفل شملهم المسح في مخيمات النازحين. وعليه ومن المتوقع أن يكون للوباء تأثير أكبر على الفئات الهشة والأكثر ضعفا من السكان، ولا سيما النازحين داخليا والعائدين واللاجئين. هؤلاء السكان كانوا بالفعل عرضة لضعف فرص الحصول على التعليم.

واظهرت الدراسات الاستقصائية حول تأثير الوباء أن المجتمعات المهمشة، بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخليا، هي من أكثر المجتمعات تضررا اقتصاديا، وتعاني من آثار سلبية كبيرة على العمالة ومصادر الدخل الأخرى. وفقا لإحدى الاستطلاعات، قال 86 % من المشاركين أنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وكان اللاجئون (92 %) والنازحين خارج المخيمات (90 %) هم الأكثر تضررا. حصلت أربيل والأنبار على أعلى نسبة من الأشخاص الذين استجابوا بشكل سلبي للقدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية ومن ثم تتطلب هذه المناطق والفئات الديموغرافية رصدا محددا لاحتياجاتها التعليمية المتطورة.

وهناك صعوبة في الاتصال بالأنترنت في المحافظات المتضررة من النزوح والمتأثرة بالصراع مثل الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين. وأظهرت بيانات ايار(مايو) 2020 التي تم جمعها من النازحين في نينوى وبغداد وصلاح الدين والأنبار أن 83 % من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع لم يتلقوا أي تعليم لغاية نيسان (أبريل) 2020، مما يشير إلى قصور كبير في التحول الأول إلى التعلم عن بعد.

علاوة على النقاط المذكورة فأن **التعليم الالكتروني واجه عدد من المشاكل والمعوقات في المناطق المستقرة نسبيا ابرزها:**

أ ـ ضعف الانترنيت وارتفاع أجور الاشتراك وعدم قدرة السعات المخصصة من استيعاب كل الطلبة في الوقت نفسه.

ب ـ وجود مناطق ريفية نائية لا يصلها الانترنت.

ت ـ ضعف ثقافة التعليم الالكتروني وقلة الوعي لدى التدريسيين والطلبة على حد سواء.

ث ـ عدم القدرة على انتاج دروس تفاعلية نموذجية بنسب انجاز عالية.

ج ـ الممانعة والرفض في تقبل فكرة التوجه الى التعليم الالكتروني وخصوصا لدى الطلبة.

ح ـ عدم تخصيص ميزانية مالية كافية لتقديم الدعم التقني والفني والإداري.

خ ـ التعقيدات والمشاكل المرتبطة بتطبيق اسلوب التعليم عن بعد من حيث توفير المحتوى العلمي القابل للاتمته وتدريب المعلمين.

د ـ عدم قدرة السعات المخصصة للأنترنيت في استيعاب جميع الطلبة في نفس الوقت.

9 ـ 3: التعليم العالي والاستجابة لتداعيات الجائحة

ضاعفت جائحة كورونا من التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية، وكشفت عن الكثير من الاختلالات التي كانت تحت السطح، مما ولد لدى صناع القرار التعليمي اهمية وضرورة اعادة التفكير في مستقبل التعليم، لاسيما بعد ان تفاقمت اوجه عدم المساواة والتفاوتات واضاعة فرص التعليم والتعلم، هذا الواقع الجديد فرض تحديات على الطالب والاستاذ واجبرهم على التعامل مع تحديات اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية من خلال التزامهم بدورهم في الحد من انتشار الفيروس ويبقى المستقبل غير واضح امام ملايين الطلبة الذين تخرجوا هذه السنة مع بيئة اقتصادية شلت حركة العمل فيها.

9 ـ 3 ـ 1: التعليم الجامعي في العراق.. صورة عن الواقع قبل الجائحة

معدلات الالتحاق

شهدت عملية التوسع في استيعاب مدخلات التعليم العالي بطئا شديدا خلال المدة 2015 ـ 2019، إذ ارتفعت من (17 %) عام 2016/2015 إلى (19 %) عام 2019/2018، وكانت نسبة الالتحاق في الأقسام العلمية في عام 2018/2017 في التعليم الحكومي والأهلي هي الأكبر، في حين انخفضت نسبة الالتحاق في التخصصات الإنسانية سواء في التعليم الحكومي أو التعليم الأهلي، وقد كانت نسبة الالتحاق في التعليم التقني هي

الأقل وبلغت (18%) فقط، وقد زادت نسبة الالتحاق بالتعليم التقني عما كانت عليه في عام 2015/2014 وبلغت نسبة الزيادة 5.88%، وشكل طلبة التخصصات الطبية والصحية نسبة 13% من الكليات والمعاهد، اما التخصصات الهندسية فشكلت 12%، الزراعة والبيطرة 2%، العلوم الصرفة 9%، الادارية والاقتصادية 8%، التربوية 26%، التخصصات الانسانية 30%.

بلغ اجمالي عدد الطلبة المقبولين في الدراسات الأولية للدراسة الصباحية (185965) طالب وطالبة منهم (92412) ذكور و(93553) اناث، اما للدراسة المسائية فكانت (31414) منهم (37861) ذكور و(17442) اناث. وبصورة عامة فان نسبة التحاق الاناث في الجامعات الحكومية قد بلغت (37%) من اجمالي المقبولين فيها، اما نسبة الاناث في التعليم الأهلي فقد بلغ (29%) من اجمالي الطلبة المقبولين فيها. ويشكل التعليم الأهلي نسبة (24%) من اجمالي المقبولين في الدراسات الأولية للعام 2019/2018. وتؤكد الاحصاءات الصادرة عن وزارة التعليم العالي أن هناك نوع من التكافؤ في اعداد الطلبة المقبولين في الدراسات الصباحية وبلغ معامل التكافؤ 1.01، اما في الدراسات المسائية (131414) فهناك تفوق واضح للطلبة المقبولين وبلغت معامل التكافؤ 0.46

اما على صعيد نوع الدراسة فأن نسبة **الطلبة المقبولين في الدراسات** المسائية فبلغت 0.17 وهي نسبة منخفضة تدل على أن 83% من الطلبة المقبولين في العام الدراسي 2019/2018 تم قبولهم في الدراسات الصباحية، وبلغت نسبة التحاق الاناث في الجامعات الحكومية 35% من اجمالي المقبولين في حين بلغت في التعليم الاهلي 29%، ويشكل التعليم الاهلي نسبة 24% من اجمالي المقبولين في الدراسات الاولية للعام 2019/2018.

وسجلت حالات التسرب معدلات منخفضة جدا في التعليم الحكومي والاهلي اذ ارتفعت من (2%) فقط عام 2015/2014 الى (3%) عام 2018/2017 في التعليم الحكومي، بينما استقرت تقريبا عند معدل (2%) في التعليم الاهلي. اما معدلات الرسوب فقد سجلت ما نسبته (20%) في التعليم الحكومي و(16%) في التعليم الاهلي عام 2018/2017.

مشاكل ما قبل الجائحة

يواجه التعليم العالي بشقيه (الحكومي والاهلي) عدد من **التحديات ما قبل الجائحة التي** يمكن أن نوجزها بما يأتي: ـ

أ ـ بطالة الخريجين من الدراسات الاولية والعليا: نتيجة لضعف المؤسسات الانتاجية وريعية الاقتصاد.

ب ـ تدني التصنيف الدولي للجامعات العراقية وضعف الجوانب الاكاديمية وقدراتها التنافسية، وغياب العراق عن (مؤشر التنافسية العالمي).

ت ـ محدودية البنى التحتية مقابل الزيادة الكبيرة في اعداد الطلبة والافتقار للنظم الحديثة، نتيجة للأوضاع المالية الناتجة عن تراجع الانفاق على التعليم والبنى التحتية للجامعات.

ث ـ عدم إمكانية تطبيق المعايير التصميمية (المحلية والإقليمية والعالمية) لمتطلبات بناء الجامعات، بسبب الزيادة في معدلات قبول الطلاب وتوقف المشاريع التي تلبي متطلبات الجامعة.

ج ـ ضعف الشراكة بين المؤسسات التعليمية في القطاعين العام والخاص.

ح ـ تدمير الجزء الأكبر من البنى التحتية للجامعات في المحافظات المحررة وإلحاق افدح الاضرار بالعملية التعليمية.

خ ـ إن عدم التركيز على معالجة فجوة المهارات لتلبية البرامج والتخصصات المطروحة للتطور المتسارع في الوظائف وانماط الطلب على العمل و**غياب التكامل بين التخطيط وسوق العمل** الذي، ادى الى تضخم كبير في أعداد الخريجين غير المطلوبين في سوق العمل.

د ـ ضعف الصلات الاكاديمية مع الجامعات الاجنبية، وقلة أعداد التدريسيين والطلبة الاجانب في الجامعات العراقية.

ذ ـ قلة البحوث المنشورة في المجلات العالمية وضعف المعرفة بأساليب النشر والتدريب في مهارات اساليب البحث العلمي.

ز ـ محدودية اليات الرصد والتقويم وضعف الحوكمة الادارية والالكترونية وخدمات المكتبة الافتراضية.

ر ـ الاستحداثات غير المدروسة: استحداث الكثير من الجامعات والكليات الحكومية والأهلية **بدون وجود الحد الأدنى من متطلبات البنى التحتية والمنشآت والموارد البشرية.**

س ـ قلة التخصيصات المالية لدعم البحث العلمي: تراجع تنفيذ خطط البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث بسبب قلة هذه التخصيصات في قانون الميزانية الاتحادية مما انعكس سلبا على الناتج البحثي العراقي المسجل عالميا في المستوعبات البحثية.

9 ـ 3 ـ 2: اجراءات التعليم الجامعي خلال الجائحة

شهد العراق في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) 2019 اتساع ظاهرة الاحتجاجات السلمية، التي شارك في طلبة الجامعات على نطاق واسع مما أدى الى انقطاعهم شبه التام عن الدوام، ثم جاءت جائحة كورونا لتفاقم من ظاهرة اضطراب التعليم، بعد أن تم تبني خطة حظر التجوال واغلاق الجامعات بشكل رسمي. وفرض هذا الواقع الجديد تحديات جديدة على الطالب والاستاذ واجبرهما على التعامل مع تحديات اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية، رافقها فرض خيار التعليم الالكتروني في وزارة التعليم العالي وتشكيلاتها وبهذا الشأن تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية والتقنية لاستكمال السنة الدراسية من أبرزها:

1 ـ اعتماد التعليم الالكتروني في جميع الجامعات العراقية بديلا تعليميا فرضته الظروف الصحية الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا.

2 ـ في ظل جهود الوزارة لدعم الطلبة خلال فترة الامتحانات تم التواصل مع شركات الهاتف النقال والتنسيق مع هيأة الأعلام والاتصالات على إطلاق مبادرة، تتضمن تزويدهم بحزمة انترنت مجاني خلال أيام الامتحانات النهائية، وبموجب جداول الامتحانات للجامعات وتشكيلاتها في المحافظات كافة، وكانت تجربة مهمة لتنسيق الجهود بين القطاع العام والخاص، كما وثقت دور التكافل الاجتماعي في ظل ظروف الازمات من حل كثير من المشاكل ودعم شرائح مختلفة من المجتمع.

3 ـ توضيح الآليات والوسائل والطرق والبرامج المتبعة من قبل الكليات المعاهد واقسامها، لإلقاء وتوزيع المحاضرات الورقية وتسجيلات الفيديو أو الصوتي لأساتذة المادة حصرا وعلى الطلبة، وكذلك التواصل الالكتروني معهم

4 ـ تكون الأقسام والكليات والجامعات على تواصل دقيق ودراية عالية بقيام أساتذة المواد الدراسية ببث المحاضرات وفسح المجال أمام الطلبة للأسئلة والاستفسارات وتكليفهم بشكل متواصل ومستمر بالواجبات والدروس.

5 ـ اعتماد التقويم الالكتروني من خلال الاسئلة متعددة الأنواع، التقارير، الأنشطة والواجبات البيتية، اعطاء الفروض، تطبيقات الامتحانات، وغيرها.

6 ـ الاستفادة من تجربة التعليم الالكتروني للسنة الدراسية 2019 ـ 2020، والعمل على تعميقها باستخدام برامج حديثة، كما تعمل الجامعات على تهيأة مستلزمات رفع مستوى أداء التعليم الالكتروني من خلال تصميم منصات الكترونية خاصة بها وفق خطة وتوقيتات محددة، مع ضرورة وضع خطط لتدريب وتطوير الموارد البشرية.

9 ـ 3 ـ 3: تحديات التعليم الالكتروني

تحولت معظم الجامعات في العراق خلال النصف الثاني من العام الدراسي 2019 ـ 2020 نحو التعليم الالكتروني بديلا أنسب لضمان استمرار العملية التعليمية في ظل أزمة كورونا. إن هذا التحول المفاجئ سبب تحديات كبيرة للتدريسيين والطلبة، فضعف البنى التحتية الرقمية، أو عدم جهوزيتها على مستوى المناهج التعليمية ووسائل الإيضاح والبرمجيات الخاصة، كل هذا يشير إلى ضرورة إعادة النظر في أساليب التعليم والتعلم والتقويم بما يتلاءم مع البيئة الإلكترونية الجديدة والاهتمام بتطوير المحتوى التعليمي والوسيلة المستخدمة وتدريب الطالب والأستاذ على كيفية الاستفادة القصوى من المنصات التعليمية، وتكامل المنصة العلمية من صفوف افتراضية وسبورة ومكتبة رقمية وروابط ومنتديات حوار وامتحانات الكترونية وتكليفات وتقويم. والاهم من ذلك إضافة معايير الجودة لضبط فاعلية التعلم عن بعد والمتابعة الدقيقة لعملية التنفيذ وفقا للمؤشرات والممارسات المطلوبة، فمسؤولية التدريسي أن ينوع وسائله لتغطية الاحتياجات المختلفة، اذ يحتاج الأخير إلى بدائل باختياره لبرامج وتطبيقات لتجهيز تركيبة من المواد التعليمية تتماشى مع الأنماط المختلفة.

برغم إيجابيات التعليم الالكتروني فإن الشكوك تدور عن مدى فاعليته كبديل كلي للطرق التقليدية، ومدى الاستعداد لذلك وماهي التحديات التي تواجه التعليم الالكتروني، والسؤال الأهم هل يستمر زخم التعليم الالكتروني فيما بعد كورونا؟. وبغية تقويم هذه التجربة جرى تنفيذ استبانة استهدفت الأساتذة الجامعيين والطلبة في المراحل الجامعية الأولية، من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الاستبانة هي أن معدل رضا الأساتذة والطلبة عن هذه التجربة دون المتوسط، وكان في مقدمة المشكلات التي تواجه كلا من هاتين الفئتين هي:

أ ـ ضعف أو انقطاع شبكة الانترنت.

ب ـ انقطاع التيار الكهربائي.

ت ـ عدم اعتماد آليات مناسبة لضمان تقويم الطالب وإجراء امتحانات ذات قيمة علمية صحيحة.

ث ـ عدم وجود برامج الكترونية مناسبة وتغييرها باستمرار مما يربك سير العملية التعليمية.

ج ـ المناهج المعتمدة حاليا لا تتناسب مع آلية التعليم الالكتروني.

ح ـ عدم امتلاك قسم من الطلبة لأجهزة الحاسوب او الهاتف النقال أو عدم توفر الانترنيت نتيجة لتكلفتها المالية العالية يجعل المواكبة معهم صعبة جدا.

خ ـ عدم جودة المحاضرات من حيث وضوح الطباعة والمحتوى العلمي كانت دون المتوسط.

د ـ عدم وجود مناهج مناسبة لهذا النوع من التعليم.

ذ ـ تحمل الطلبة الأعباء وكلف شراء الأجهزة الإلكترونية

ر ـ ضعف التزام الطلبة بحضور المحاضرات

ز ـ تفاقم حالات الغش.

س ـ الاضطرار الى التقيد بنمط محدد من الأسئلة وهي أسئلة الخيارات.

ش ـ أسلوب التعليم الإلكتروني غير مناسب للاختصاصات التي تحتاج الدروس العملية وتتطلب مهارات وتعلم داخل المختبرات.

9 ـ 3 ـ 4: جودة التعليم الإلكتروني فتحت افاق جديدة

ان جودة التعليم الالكتروني لا تكمن في توصيل المعلومات إلكترونيا الى الطالب فقط، ولكنها تعني التفاعل بين عناصر العملية التعليمية في بيئة التعليم الإلكتروني المحترف، ويمكن تعريف الجودة في التعليم الإلكتروني بأنها «عملية الإنتاج المشترك بين بيئة التعليم الإلكتروني والمتعلم والمؤسسة التعليمية بما سيضمن أن المخرجات من العملية التعليمية لا تتأثر بعمليات إنتاج المؤسسة».

وبمعنى آخر، فإن جودة التعليم الإلكتروني يقصد بها تخريج طالب قادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وليس اكساب الطالب المعرفة أو المعلومة عن التكنولوجيا، بل أيضا طريقة التعامل معها والاستفادة منها والتفاعل مع معطياتها وحيزها الذي تستخدم فيه. وبناء على الاهمية المتزايدة لهذا النوع من تكنولوجيا التعليم في ظل انتشار وباء كورونا، ولكي يكون تعليمنا مساويا ومماثلا للمعتمد عالميا، صار لزاما ان نشرع بمراجعة حقيقية لجودة هذا النوع من التعليم، ووضع معاييره الخاصة بضبط الجودة، ومن اهم الخطوات المقترح انجازها لتحقيق هذا الهدف ما يأتي:

- وضع استراتيجيات التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية.
- التحول التدريجي نحو التعلم المدمج.
- وضع معايير لضمان جودة التعلم الإلكتروني.

- تدريب وتأهيل التدريسيين والطلبة على كيفية استخدام المنصات الرقمية.
- وضع آليات وإجراءات لتقييم عملية التعلم خلال المنصات الرقمية.
- اعتماد منصات رقمية تعليمية عالمية.
- إيجاد مناهج تتناسب مع هذا النوع من التعليم وتدريب التدريسيين على تصميم محاضرات تتناسب مع التعليم الإلكتروني.
- زج الأساتذة والطلبة في دورات تدريبية حول البرامج التي تعتمدها الجامعات في التعليم الالكتروني.
- إيجاد آلية تسمح بحصول الطلبة على الأجهزة الالكترونية اللازمة وخدمة الانترنت بأجور مناسبة.
- العمل على إيجاد آلية مناسبة للامتحانات بما يحد من حالات الغش.
- العمل على إزالة الحواجز التقنية عن طريق زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وخفض تكاليف الاتصال بالإنترنت.
- العمل على إكساب الفئات المهمشة مهارات التعامل مع التكنولوجيا الرقمية، بالتزامن مع تحسين إمكانات الاتصال بالإنترنت من أجل تحقيق أقصى استفادة من الحلول الرقمية.
- انشاء منصات وطنية الكترونية للمنصات الدولية ومعززة للتعليم الالكتروني.
- مواكبة المستجدات والتطورات العالمية الخاصة بالتعليم الالكتروني.

9 ـ 3 ـ 5: السياسات الابتكارية.. طريق الاصلاح

أن ترصين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والنهوض بها يتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإصلاحها وتطويرها، لتتمكن من تأدية رسالتها وتكون بمصاف الجامعات العالمية. وفي هذا السبيل نقترح ما يأتي:

أ ـ ضرورة التنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة التخطيط، لتحديد حاجة سوق العمل من حملة الشهادات الاولية والعليا.

ت ـ إجراء حزمة من الإصلاحات الإدارية، بضمنها إعادة هيكلة الوزارة وترشيقها وفقا لمتطلبات العمل المثمر.

ث ـ تعظيم وتعزيز مصادر التمويل الدائمة التي تساعد المؤسسات التعليمية للوصول إلى أهدافها.

ج ـ اختيار القيادات الجامعية وفقا لمعايير الكفاءة والنزاهة واللقب العلمي والتسلسل في المواقع الإدارية.

ح ـ التعاون والتكامل مع الجامعات والكليات الاهلية واعتبارها شريك أساس لتطوير التعليم العالي في العراق.

خ ـ دعم وتشجيع الجامعات العراقية بالانفتاح على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمختلط.

د ـ وضع خطوات عملية لجعل الجامعات العراقية جاذبة للطلبة الأجانب والانفتاح على العلاقات الخارجية وتشجيع التبادل الثقافي.

ذ ـ اعتماد مفهوم الجامعة المنتجة بطريقة تضمن تحقيق التفاعل بين الجامعة بقواها التدريسية وبين المجتمع بمواقعه الإنتاجية.

ر ـ مراجعة كافة المناهج على اساس هدف التنمية المستدامة والتحصيل العلمي بما يتطلبه سوق العمل.

ز ـ إعادة النظر بسياسات القبول في الجامعات لتحقيق أكبر قدر ممكن من المواءمة بين سوق العمل والحاجة الفعلية ورغبات الطلبة.

س ـفتح جامعات أجنبية وفروع لجامعات عالمية لاستقطاب الكفاءات العالمية للنهوض بالواقع العلمي وتطويره باتجاه العالمية.

ش ـتوأمة الجامعات الحكومية والأهلية مع جامعات عالمية معروفة لتبادل الخبرات وترصين البرامج الأكاديمية.

ص ـتوفير البيئة المناسبة للأستاذ الجامعي داخل الجامعة من ناحية توفير الخدمات وكذلك العمل على توفير سكن يليق بمكانته العلمية.

ض ـترسيخ اسس استقلالية الجامعات.

9 ـ 3 ـ 6: مظاهر اضطراب النظام التعليمي في ظل الصدمة المركبة

شهد الاقتصاد المتعثر خلال المدة 2019 ـ 2021 صدمة ثلاثية مركبة نشأت عن تزامن الصدمة الصحية، وهي أزمة انتشار فايروس كورونا في العراق ـ ظهور اول اصابة في 24 شباط (فبراير) 2020 ـ مع الصدمة المالية المتمثلة بالانخفاض الحاد في أسعار النفط والأزمة السياسية نتيجة تفاقم الاحتجاجات والرفض التام للحكومة منذ أوائل تشرين الأول (أكتوبر) 2019، التي امتدت من العاصمة بغداد الى معظم محافظات الوسط والجنوب.

وشارك في تلك الاحتجاجات طلبة الجامعات والاعداديات على نطاق واسع، وأشار احد استطلاعات الى التحصيل الدراسي للمشاركين بالتظاهرات كان على الشكل الآتي، ابتدائي 6 % ثانوي 22.4 % بكالوريوس 55.1، %، ماجستير 2.2 %، دكتوراه 0.5 %، أخرى 13.8 %، طالب خلالها المحتجون بالإصلاح السياسي ومواجهة الفساد وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات، وبحياة كريمة تستوعب الحد الأدنى من تطلعاتهم وحقوقهم الأساسية. وكان العنف الذي تم فيه مواجهة الشباب إحدى سمات الاحتجاجات، اذ قتل 490 متظاهرا، وجرح 7783 آخرين ما بين تشرين الاول (أكتوبر) 2019 وحتى أيار (مايو) 2020 بحسب بعثة الامم المتحدة. وقد تآزرت النتائج السلبية لعناصر لصدمة الثلاثية المركبة لتنتج ازمات اقتصادية متنوعة وشديدة الوطأة على الفقراء والفئات الهشة، وبقدر تعلق الامر بقطاع التعليم فقد انعكست ارتدادات هذه الصدمات بشكل اضطراب في اداء المنظومة التعليمية أدى بروز عدد من القرارات والإجراءات التي لا تنسجم مع رصانة تلك المؤسسة من أبرزها:

1 ـ **قانون أسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية:**

صدر قانون أسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية في 2020/10/28 واعتبرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مخالفا لشروط الرصانة العلمية ويحابي اصحاب الدرجات الخاصة وبعض المتنفذين، وانه شرع على مقاسات خاصة وانه نوقش وصدر في ظل ظروف الازمة المركبة، ومن أبرز اعتراضات الوزارة على هذا القانون ما يأتي:

أ ـ أن هذا القانون أهدر مكانة ودور وزارة التعليم العالي، ولم يأخذ برأيها التخصصي وملاحظاتها العلمية بشأن هذا القانون، كونها المعنية بهذا الموضوع بصورة مباشرة واعطى افضلية غير عادلة للمسؤولين السياسيين للحصول على شهادات دراسية تخلو من الرصانة والمحتوى العلمي.

ب ـ يتعارض هذا القانون مع المادتين 14 و15 من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 واللتان تنص على المساواة وتكافؤ الفرص لكافة العراقيين أمام القانون، وان على الدولة اتخاذ الإجراءات التي تحقق ذلك.

ت ـ يعد موضوع معادلة الشهادات من المهام العلمية الأساسية للوزارة ولا يوجد نص في قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 40 لسنة 1988 وتعديلاته ولا في قانون الخدمة الجامعية رقم 23 لسنة 2008 ما يشير إلى وجوب تنظيمها بشكل قانون، حيث يتم الاكتفاء بأن تنظم بتعليمات تصدرها الوزارة كما هو مطبق حاليا بالتعليمات رقم 5 لسنة 1976.

ث ـ استنادا إلى قانون وزارة التعليم العالي رقم 40 لسنة 1988، المادة الرابعة، 2 ـ أ الاختصاصات العلمية في مركز الوزارة: البند رقم (6) هي وضع أسس تقويم الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية. ويعني ذلك أن وضع أسس معادلة الشهادات ينحصر، وحسب الاختصاص، في مركز الوزارة وليس في أية مؤسسة أخرى خارج الوزارة.

ج ـ في المادة 16 من قانون التعادل الجديد، توجد عبارة (ينفذ هذا القانون من تاريخ التصويت عليه) وهذا الامر مخالف للقانون، اذ ينفذ القانون بعد نشره في الجريدة الرسمية وذلك بعد مصادقة رئاسة الجمهورية على القانون.

ح ـ تعدد الجهات التي تعادل الشهادات، قد يكون سببا لكثرة الآراء والاجتهادات الشخصية غير المستندة الى أسس علمية، وكان الاجدر تحديد تعليمات عامة تصدر عن وزارة التعليم، تكون اساسا تعود اليه لمعادلة الشهادات.

خ ـ المادة (3) نصت على تأليف قسم تنحصر مهمته عند اجراء عمليتي المعادلة والتقييم للشهادة، للتأكد من استيفائها للجوانب الاجرائية فقط، ولا يمتد ذلك الى مناقشة الجوانب العلمية لمضامين الرسائل والاطاريح.

2 ـ التغييرات الادارية في القيادات في وزارة التعليم العالي

شهدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في نهاية عام 2019 عـدد كبير من التغييرات في ملاكها المتقدم المتمثل برؤساء الجامعات ومساعديهم وعمداء الكليات بذريعة نص في قانون المـوازنـة للعام 2019، ينص على عدم بقاء ذوي الدرجات الخاصة بالوكالة في المنصب، الا اذا تم استحصال موافقة من الامانة العامة لمجلس الوزراء على تثبيتهم، وكان من المفترض ان يتم التغيير استنادا الى أسس علمية ومهنية، بعيدا عن اي اهداف سياسية، لكن الواقع شهد تنصيب العديد من القيادات الجامعية من العناصر المحسوبة على جهات حزبية معينة، في ظل غياب اية الية شفافة توضح المعايير التي تم اعتمادها في اختيارهم، وهذا الامر دفع الى زج الجامعات والتدريسيين في الصراعات السياسية، وعزز رغبة من يحاول الانتفاع من انتماءه السياسي لشغل المناصب القيادية الجامعية بعيدا عن الاستحقاق الأكاديمي والعلمي،

خلق هذا الامر حالة من عدم الاستقرار الاداري، بعد ان تحول هذا التوجه في تغيير القيادات الجامعية الى منهج تتبعه الوزارة وتحول الى حالة ملازمة لعمل الوزارة حتى بعد تغيير الحكومة في مايو/أيار 2020، ويمكن القول ان هذه التغييرات اصبحت منهجا اخذ يفرض نفسه في ظل ضغوط المحاصصة السياسية، الذي أدى الى تراجع الاهتمام بالشروط موضوعية والمعايير الأكاديمية في عملية اختيار المرشحين، ويربط الكثير من التدريسيين، حالة تدني المستوى التعليمي للجامعات بتلك التغييرات، بعد أن القت تلك التغييرات بظلالها على ادارة الجامعات والكليات ووضعتها في بداية عام 2019، في حالة من الاضطراب في نظامها التعليمي خصوصا بعد فرضت الوزير السابق نظام المقررات الدراسية على الجامعات والغى العمل بنظام الكورس الدراسي، هذا القرار جعل الجامعات تعمل بثلاث أنواع من الأنظمة المتعايشة وهي النظام السنوي ونظام الكورس ونظام المقررات،

مما أثقل كاهل إدارات الأقسام في الاجتماعات المستمرة من اجل تنفيذ طلبات الوزارة التي تتبدل بين آونة وأخرى.

9 ـ 4: الخاتمة

كانت صدمة جائحة كورونا على التعليم صدمة غير مسبوقة. تسببت في رجوع عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتصل بتحقيق أهداف التعليم الدولية، وأثرت بشكل غير متناسب على الفئات الأشد فقرا والأشد ضعفا. ومع ذلك، أثبتت أوساط التعليم قدرتها على الصمود، وأرسى ذلك الأساس لإنعاش القطاع. لكن خطر الانزلاق في دوامة التدهور لم يتبدد في ظل الدوران في حلقة من التأثيرات السلبية المتمثلة في فاقد التعلم والاستبعاد.

ومع ذلك، فإن كل دوامة سلبية ناشئة عن تأثيرات الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية تعطي لمحة عما يقابلها من دوامة إيجابية يمكنها أن تحملنا إلى مستقبل التعليم الذي نريده: مستقبل يتحقق فيه تغيير شامل في تقديم خدمات التعليم، وإطلاق العنان لإمكانات الأفراد، وتحقيق الذات بشكل جماعي، وذلك في جميع مجالات الحياة، من خلال الاستثمار في التعليم. وثمة زخم غير محدود وموارد غير مستغلة يمكننا الاعتماد عليها من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، ليس فقط في خدمات التعليم الأساسية، بل وعلى صعيد التطلعات الأساسية المرتبطة بالتعليم. وتقع على عاتق الحكومات والمجتمع الدولي مسؤولية الوفاء بالمبادئ وتنفيذ الإصلاحات بحيث لا يقتصر الأمر على استعادة الأطفال والشباب مستقبلهم الموعود، بل ويجد جميع أصحاب المصلحة في قطاع التعليم أدوارهم في تحقيق هذا المستقبل.